ملف

الطريق إلى الأسواق الم

ضرورة زيادة نسب تملك الأجانب في الشركات

إيجاد وسيلة للتحوط ضد المخاطر عبر المشتقات

جذب المزيد من المستثمرين الأجانب إلى الأسواق المحلية يدعم الترقية | البيان

دبي - عمرو عادل

تسير الإمارات بخطوات ثابتة نحو ترقية أسواق المال المحلية من ناشئة إلى متقدمة، على غرار بورصات نيويورك ولندن، وفق رؤية واضحة وأسس منهجية في ظل توافر بنية تحتية تشريعية ولوائح منظمة تتماشى مع معايير الأسواق المالية المتقدمة، حيث تعمل هيئة الأوراق المالية والسلع بدأب على تنفيذ خطتها الطموحة لترقية الأسواق المحلية من «ناشئة» إلى «متقدمة» على مؤشر مورغان ستانلي بحلول عام 2020. وقد استوفت الهيئة نحو 80 ٪ حتى الآن من متطلبات الترقية إلى مصاف الأسواق المتقدمة.

وقبل أربعة أعوام تمت ترقية الإمارات إلى فئة الأسواق الناشئة من قبل مؤشر «إم إس سي آي» للأسواق الناشئة «مورغان ستانلي سابقاً» ما شكل وقتها اعترافاً عالمياً باستيفاء أسواق الدولة المالية للمعايير الدولية ومقومات البنية التحتية للأسواق، ونتج عن الترقية المزيد من تدفقات رأس المال على المدى الطويل من المستثمرين الأجانب، ما يؤدي إلى المزيد من العمق في السوق. وكانت الهيئة وضعت جدولاً زمنياً وخططاً طموحة على صعيد تطوير المنظومة التشريعية والإجراءات والمعايير الخاصة بالأسواق المتقدمة لتحقيق هذا الهدف الذي يتوقع تحقيقه خلال عام 2020. وتبنت الهيئة خطة استشرافية للمستقبل وكذا خطة استراتيجية تستهدف الارتقاء بصناعة الأوراق المالية، إضافة إلى مؤشرات تشغيلية تتضمن مبادرات وأنظمة مهمتها رفد صناعة الخدمات

وضاح الطه

نادي البرغوثي

جمال عجاج

المالية بالإرشادات والخطط ما يتطلب تفاعل الصناعة معها. وأجمع خبراء ومحللو أسواق المال على أن خطوة تحول الإمارات إلى فئة الأسواق المتقدمة تبقى مسألة وقت لا سيما مع ما تشهده من إجراءات تنظيمية وتشريعات وآليات ومنتجات وخدمات جديدة، لتحقيق هذا الهدف على المدى المنظور.

محددات الانضمام

وذكر خبراء ومحللو أسواق المال لـ«البيان الاقتصادي» أن محددات الانضمام لمؤشرات «إم إس سي آي» التي تعتبر من أشهر مؤشرات هذه الأسواق التي تتضمن ارتفاع نسب السيولة والتداولات، سمحت لعدد قليل فقط من الشركات بالسوق الإماراتية للإدراج بمؤشر الأسواق الناشئة. وحدد هؤلاء عدد من المتطلبات لترقية الأسواق على مؤشرات «إم إس سي آي» للأسواق الناشئة منها تسهيل دخول المستثمرين للأسواق وزيادة نسب تملك الأجانب في الشركات، ورفع القيمة السوقية للأسواق من خلال إدارة شركات كبيرة تجتذب المستثمرين وتوفير مشتقات على الأوراق المالية بهدف إيجاد وسيلة للتحوط ضد المخاطر. وشددوا على أن هناك حاجة لمزيد من الشركات تتوافر فيها الاشتراطات لترقية مركز الإمارات.

وبلغت القيمة السوقية للأسهم الحرة للشركات الإماراتية الـ10 المدرجة ضمن مؤشر إم إس سي آي، 128 مليار درهم تقريباً بتاريخ 13 فبراير الجاري، وفقاً للرصد الخاص بأسعار أسهم هذه الشركات. وتصل قيمة الشركات المدرجة على مؤشر «إم إس سي آي» للأسواق الناشئة نحو 1,6 تريليون دولار، ويصل وزن السوق الإماراتية بمؤشر مورغان ستانلي نحو 0,71 ٪.

أوزان الشركات

وأظهر الرصد أن وزن شركة اتصالات المتداولة في سوق أبوظبي يعد الأكبر في هذا المؤشر من حيث القيمة السوقية التي تصل إلى 30,18 مليار درهم، وتعتبر شركة اتصالات أكبر الشركات المحلية والعربية وزناً على مؤشر «إم إس سي آي» بوزن 0,17 ٪ بقيمة سوقية 8,4 مليارات دولار.

وتأتي تالياً شركة إعمار بنحو 22,6 مليار درهم ثم بنك أبوظبي الأول بقيمة سوقية وصلت إلى نحو 15,6 مليار درهم لأسهمه الحرة المدرجة ضمن المؤشر.

وكانت مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال «إم إس سي آي» قامت بترقية أسواق الإمارات إلى فئة الأسواق الناشئة قبل نحو 4 سنوات إدراج أسواق أبوظبي ودبي على مؤشرها «إم إس سي آي» للأسواق الناشئة بدءاً من مايو 2014 وهو ما أسهم بدوره في جذب سيولة مؤسسة أجنبية تم ضخها لاحقاً من قبل المحافظ التي تديرها مؤشرات «إم إس سي آي».

ملكية الأجانب

ووفقاً للرصد فإن شركة داماك تتصدر المركز الأول في قائمة الشركات ضمن مؤشر «إم إس سي آي» من حيث ملكية الأجانب في أسهمها التي تصل إلى 37,4٪، وكانت داماك أحدث الشركات الإماراتية المنضمة للمؤشر في نوفمبر الماضي.

وجاءت شركة إعمار بالمركز

عيسى كاظم: منصات تداول لفئات مختلفة من الأدوات المالية

دبي - البيان

أكد عيسى كاظم، رئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي، أن السوق يعمل باستمرار على تطوير البيئة التنظيمية والتشريعية التي تحكم عمل الأسواق المالية بالتنسيق والتعاون مع هيئة الأوراق المالية، بهدف دراسة وتقييم أهمية الترقية إلى الأسواق المتقدمة.

وقال: إن السوق يطبق في المرحلة الحالية استراتيجية 2021 التي تهدف إلى تعزيز بنيته الأساسية والتنظيمية من خلال تنويع المنتجات عبر إطلاق منصات لتداول فئات مختلفة من الأدوات المالية بما يزيد السوق عمقاً وتنوعاً، وتطوير الخدمات واستحداث آليات جديدة، وفق أفضل الممارسات العالمية بما يلبي تطلعات مختلف فئات المتعاملين ويمكنهم من التداول بنشاط وفعالية في السوق.

مبادرات

وأشار إلى أن الفترة الماضية شهدت تنفيذ العديد من المبادرات التي تعزز من مكانة سوق المال في الدولة وتتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ومنها تطبيق خدمات موفر السيولة وصانع السوق والبيع على المكشوف المنظم، وتدشين خدمة «عضو التقاص العام»، وإطلاق خدمتي إعادة الشراء (الريبو) والمرابحة، وكذلك إطلاق منصة تداول صناديق المؤشرات.

وأضاف: هذه الخطوات التطويرية علاوة على العديد من المبادرات التي سيتم إطلاقها خلال المرحلة المقبلة تسهم في زيادة جاذبية سوق الأوراق المالية في الإمارات، وخلق بنية أساسية وتنظيمية عالمية المستوى تؤهله لتحقيق النمو المستدام وتضعه على طريق التصنيف كونها سوقاً عالمية متقدمة مستقبلاً.

ترقية

وأوضح أن خطوة الترقية السابقة إلى فئة الأسواق الناشئة قبل نحو 3 سنوات شكلت اعترافاً دولياً باستيفاء أسواق الدولة المالية للمعايير العالمية ومقومات البنية التحتية للأسواق، وهي نتيجة لتضافر جهود الجهات المعنية بتطوير الأسواق المالية في الدولة.

وأضاف: إن إدارة السوق تعمل أيضاً على توعية الشركات المدرجة حول أهمية زيادة النسبة المتاحة للتداول من أسهمها وأهمية اللجوء إلى الطرح العام للأسهم عند الحاجة لزيادة رأسمالها لغايات التوسع في أعمالها، لافتاً إلى أهمية الخطوات السابق ذكرها في تحقيق إيجابيات كبيرة للشركة نفسها أولاً، بالإضافة إلى الانعكاسات الإيجابية على نشاط واستقرار الأسواق المالية في الدولة من جهة، ومكانة هذه الأسواق على الساحة العالمية من جهة ثانية.

عيسى كاظم

وعملت السوق خلال السنوات الماضية على نشر أفضل ممارسات الحوكمة وعلاقات المستثمرين بين الشركات المدرجة بما يعزز من فعالياتها التشغيلية ويزيد من انفتاحها على المجتمع الاستثماري محلياً وعالمياً.

وأشار كاظم إلى أن سوق دبي تسعى دوماً إلى تعزيز حضور الاستثمار الأجنبي في السوق وقد بادرت منذ عام 2007 إلى عقد مؤتمرات المستثمرين العالميين بهدف توطيد الصلات بين الشركات المدرجة والمؤسسات الاستثمارية العالمية. وقد أثبتت هذه المبادرة نجاحاً متواصلاً على مدى السنوات الماضية من خلال تنظيمها في كل من لندن ونيويورك، إذ نظم السوق مؤتمرين للمستثمرين العالميين في كل من لندن ونيويورك خلال عام 2017، وذلك في إطار الجهود المتواصلة لتعزيز الروابط بين الشركات المدرجة والمستثمرين العالميين.

استقطاب

وقد حقق المؤتمران نجاحاً كبيراً واستقطبا 76 مؤسسة استثمارية عالمية تدير مجتمعة أصولاً قيمتها 3,3 تريليونات دولار، علماً بأن المستثمرين الأجانب يشكلون حضوراً متزايداً في السوق إذ ارتفعت ملكيتهم من 11,2٪ في العام 2011 إلى 21,7٪ في 2017 بمعدل نمو سنوي تراكمي بلغ 12٪.

نجاح

واختتم كاظم قائلاً: لا شك في أن النجاح المتواصل لمؤتمرات المستثمرين وحرص المصارف الاستثمارية والمؤسسات العالمية على التواصل مع الشركات المدرجة في سوق دبي المالية بصورة منتظمة يعكس القناعة المتزايدة فيم ا بينها إزاء ما تحقق من نقلات نوعية في السنوات الماضية، سواء على صعيد تطبيق العديد من المبادرات التطويرية لبنية وخدمات السوق أو على صعيد تطور أداء الشركات المدرجة، والنقلة الملحوظة التي حققتها في ما يخص تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة وعلاقات المستثمرين بما يعزز من قدرات سوق المال المحلية على تحقيق النمو المستدام.

% 30

دبي - البيان

قال روبرت أنصاري، المدير التنفيذي ورئيس منطقة الشرق الأوسط لمؤسسة مورغان ستانلي: إن هناك عدداً كبيراً من الشركات لا تزيد نسبة تملك الأجانب بها على 30٪ من إجمالي الأسهم، وإن هناك شركات أخرى توجد فيها نسب ملكية كبيرة لصناديق سيادية ولا يتم التصرف فيها وهو ما يؤثر على سيولة الأسهم، لافتاً إلى أنه كلما زادت نسبة تملك الأجانب في الشركات المحلية ارتفعت احتمالات الترقية على المؤشرات العالمية لأسواق متقدمة.

وأضاف أنصاري: إن هناك انخفاضاً في أداء شركات الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي المدرجة على المؤشر نتيجة تراجع أسعار النفط، أي أن لها تأثيراً على أداء أسواق الأوراق المالية.

روبرت أنصاري

وأوضح أن هناك مجموعة عوامل، من شأنها التأثير سلباً على أسواق المنطقة في المرحلة الحالية، ومن بينها العوامل الجيوسياسية، فضلاً عن التنافس المحتدم بين دول المنطقة في جذب رؤوس الأموال.

متطلبات أساسية للترقية

دبي - البيان

حدد إيهاب رشاد، الرئيس التنفيذي لشركة «الصفوة مباشر» للخدمات المالية عدداً من متطلبات ترقية الأسواق على مؤشرات «إم إس سي آي» للأسواق المتقدمة، منها تسهيل دخول المستثمرين للأسواق وزيادة نسب تملك الأجانب في الشركات، ورفع القيمة السوقية للأسواق من خلال إدارة شركات كبيرة تجتذب المستثمرين.

وقال رشاد إن الأسواق الإماراتية لا تزال بحاجة إلى محفزات لجذب

إيهاب رشاد

الاستثمارات المؤسسية.

وأضاف: إن من بين المتطلبات أيضاً توفير مشتقات على الأوراق المالية بهدف إيجاد وسيلة للتحوط ضد المخاطر، وزيادة معدل توزيع الأرباح لتكون بصورة نصف سنوية بدلاً من سنوية فقط، والعمل على تعزيز مستويات الشفافية والإفصاح عن القوائم المالية للشركات.

تطور

وأوضح أن إطلاق ناسداك دبي للعقود المستقبلية على مؤشري دبي وأبوظبي مثل تطوراً كبيراً لأسواق الأسهم في الإمارات، ضمن استيفاء شروط الترقية على مؤشرات الأسواق العالمية.

تنشيط تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبي

دبي - البيان

قال محمد الحاج، نائب رئيس إدارة البحوث في المجموعة المالية «هيرميس»، إن أهم فوائد تصنيف أسواق الإمارات كونها واحدة من الأسواق المتقدمة هو تنشيط تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى الأسهم المحلية التي تسهم في تحسين كفاءتها وتنشيط التداولات، وذلك نتيجة التواصل مع المؤسسات المالية والاستثمارية الأجنبية ذات الخبرات العالية وبالتالي تطوير الأدوات الاستثمارية.

محمد الحاج

وأضاف: إن وزن السوق الإماراتية بمؤشر «إم إس سي آي» للأسواق الناشئة، لا يتجاوز 1٪، وهو ما يعتبر ضئيلاً ولا يتناسب مع حجم وقوة الاقتصاد المحلي، فيما تبلغ نسبة الصين 30٪ والهند 9٪ والبرازيل 7٪ وروسيا 3٪، موضحاً أن السبب الرئيسي يعود في الأساس إلى ضعف النسبة المتاحة لتملك الأجانب.

وأكد أن أسواق الإمارات ممثلة بشكل جيد على مؤشر «إم إس سي آي» نظراً لتواجد أغلبية الأسهم القيادية ضمن المؤشر، ولكن يظل انخفاض نسبة تملك الأجانب عائقاً أمام زيادة وزنها النسبي داخل

ـــتقدمة.. الموعد 2020

■ هيئة الأوراق المالية تنفذ خطة طموحة للترقية

■ أحجام السيولة والتداولات أهم محددات الانضمام

«إم إس سي آي» في مركز اهتمام المستثمرين

تزداد أهمية الانضمام إلى المؤشرات العالمية بشكل أكبر يوماً بعد آخر، وعلى رأسها «إم إس سي آي» للأسواق المتقدمة والناشئة، الذي يحظى باهتمام كبير من المؤسسات الاستثمارية مع تركيز المتعاملين في الأسواق المالية نتيجة لحجم الاستثمارات التي تتأثر بها.

3 دول عربية على المؤشر على رأسها الإمارات.

1.6 تريليون دولار قيمة الشركات المدرجة على مؤشر الأسواق الناشئة

%0.7 وزن السوق الإماراتية على «إم إس سي آي».

24 دولة داخل مؤشر الأسواق الناشئة و23 بالمتقدمة.

%0.17 وزن مجموعة اتصالات كأكبر الشركات المحلية والعربية.

% 11.9 ارتفاع مؤشر الأسواق الناشئة في 2017 مقارنة بـ7.5% لمؤشر الأسواق المتقدمة.

128 مليار درهم القيمة السوقية للأسهم الحرة للشركات الإماراتية الـ 10 المدرجة.

إعداد: عمرو عادل - غرافيك: محمد أبوعبيدة

الثاني بنسبة 29,19٪ ثم شركة الدار العقارية بنسبة 26,17٪ وبنك أبوظبي التجاري بنسبة 15,1٪ من إجمالي أسهمه نحو 5,2 مليارات سهم.

ووصلت نسبة ملكية الأجانب في أسهم شركة دبي للاستثمار 11,5٪ تقريباً في تاريخ 13 فبراير الجاري، في حين بلغت في شركة بنك دبي الإسلامي 10,35٪ ونحو 10,22٪ في شركة «دي اكس بي» و9,63٪ في أسهم بنك أبوظبي الأول و8,10٪ في شركة إعمار مولز و4,18٪ في شركة اتصالات.

نسب ملكية الأجانب

الشركة	النسبة
داماك	٪37.4
إعمار العقارية	٪29.19
الدار العقارية	٪26.17
بنك أبوظبي التجاري	٪15.1
دبي للاستثمار	٪11.5
بنك دبي الإسلامي	٪10.35
دي إكس بي إنترتينمنتس	٪10.22
بنك أبوظبي الأول	٪9.63
إعمار مولز	٪8.10
اتصالات	٪4.18

فجوة المنتجات والإقبال

وأكد المحلل المالي وضاح الطه، عضو المجلس الاستشاري لمعهد الأوراق المالية بالإمارات، إنه على الرغم من جهود هيئة الأوراق المالية والسلع حالياً لترقية سوقَي الإمارات إلى متقدمة، على غرار بورصات نيويورك ولندن وباريس، إلا أنه من المبكر الحديث عن الترقية حيث لا تزال هناك فجوة بين المنتجات المالية الحديثة والإقبال عليها بسبب عدم الفهم الكافي من جانب الأفراد ما يستدعي تبني برنامج وطني لرفع الثقافة الاستثمارية.

وقال: إن الهيئة تعمل وفق أسس علمية ومنهجية في ظل توافر بنية تحتية تشريعية تتماشى مع معايير الأسواق المتقدمة، إلا أن وجود الأسواق المحلية ضمن فئة الناشئة قد يكون في مصلحتها في الوقت الراهن مع تفضيل العديد من الأسواق الكبيرة مثل الصين وكوريا الجنوبية والبرازيل ضمن فئة الناشئة لأنه قد يكون في مصلحتها بهدف السعي نحو التطوير المستمر حتى الانتقال الكامل للخطوة القادمة.

وذكر أن الأسواق الناشئة تمتلك بعض خصائص الدول المتقدمة ولكن لا تتوافق مع جميع معاييرها مثل مستوى كفاءة السوق المطلوب ومعايير صارمة في المحاسبة، تنظيم الأوراق المالية وغيرها، ما يجعل دولاً مثل الولايات المتحدة الأميركية، أوروبا واليابان في الطليعة مقارنة بها رغم امتلاك الدول الناشئة للأنظمة المالية مثل نظام المصارف، سوق الأوراق المالية والعملة الموحدة.

وتوقع أن يتم ترقية الأسواق المالية الإماراتية خلال الفترة من عام 2020 إلى 2025 نظراً لاستمرار حاجة السوق إلى العديد من المنتجات والأدوات الموجودة في الأسواق.

وقال نادي البرغوثي، رئيس خدمات إدارة الأصول في «بنك الإمارات للاستثمار»، إن الانضمام إلى مؤشر «إم إس سي آي» يسهم في تعزيز أداء الشركات في سوق الأسهم المحلية، كما يسهم في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية ما يرفع مكانة الأسهم الإماراتية على الصعيد العالمي.

وأضاف: إن الأسواق الناشئة نالت شهرة كبيرة على مدى الأعوام السابقة نظراً لارتفاع عوائد الاستثمار فيها وبروز العديد منها كونها ملجأ للعديد من المستثمرين مثل الإمارات، ولكن هناك العديد من الأسباب وراء تراجع الوزن النسبي للأسواق الإماراتية على المؤشر، من بينها السيولة المحدودة ولكن هذا ليس بالنسبة للإمارات فقط ولكن لدول مجلس التعاون الخليجي.

ولفت إلى أن هناك من الشركات المدرجة في الإمارات ما يتمتع بأوضاع قوية ولكنها غير ممثلة بشكل جيد في السوق مضيفاً أن قطاعي البنوك والعقارات يمثلان ثلث السوق.

وطالب البرغوثي، بضرورة رفع القيمة السوقية للأسواق من خلال طرح شركات كبيرة في قطاعات متنوعة قادرة على اجتذاب المستثمرين مثل إدراج أدنوك للتوزيع في سوق أبوظبي، مؤكداً أن زيادة نسبة الأسهم الحرة بالتداول من شأنها زيادة حجم السيولة على الأسهم ما يزيد من فرص انضمامها إلى المؤشر.

قال جمال عجاج، مدير مركز الشرهان للوساطة المالية في الأسهم والسندات، إن خطوة تحول الإمارات إلى فئة الأسواق المتقدمة في المؤشرات العالمية ومنها «إم إس سي آي» تبقي مسألة وقت لا سيما مع ما تشهده من إجراءات تنظيمية وتشريعات وآليات ومنتجات وخدمات جديدة، لتحقيق هذا الهدف على المدى المنظور.

وأوضح أن سعي الأسواق المحلية للترقي إلى فئة الأسواق المتقدمة بدأ منذ سنوات، وتمكنت خلال فترة قصيرة إذا أُخذ في الاعتبار عمر الهيئة والسوقين، الذي لا يتجاوز 18 سنة أن تنضم إلى فئة الناشئة انعكاساً للجهود الضخمة التي ساعدت على تحويل أنظمة السوق إلى مؤسساتية، كما عززت الشفافية والإفصاح واستكمال المنظومة التشريعية بالأنظمة وقواعد العمل اللازمة والملائمة للتطورات العالمية.

ولفت إلى أن خطوة الترقية تمثل خطوة على طريق الارتقاء بمكانة أسواق الدولة إلى المكانة التي تستحقها على خريطة الأسواق المالية العالمية ما يتيح فرصا ثمينة لدخول المزيد السيولة الدولية القوية إلى الدولة. وأوضح أن ضعف السيولة لا تزال ضمن التحديات الكبيرة التي تواجه الأسواق المحلية إضافة إلى الانخفاضات غير المبررة التي لا تعكس قوة الاقتصاد الوطني.

معايير

يعتمد مؤشر «إم إس سي آي» للأسواق الناشئة على معايير عدة يتم بموجبها إدراج الشركات أو حذفها بعملية المراجعة التي تتم مرتين سنوياً في مايو ونوفمبر من كل عام، وتشمل المعايير رأس المال السوقي، ومعدلات السيولة، لذا يتسم الوزن النسبي للإمارات على المؤشر بالتواضع في ضوء افتقادها للشركات ذات السيولة المرتفعة.

عبيد الزعابي: استيفاء 80 ٪ من المتطلبات

■ أبوظبي ـ البيان

■ عبيد الزعابي

قال الدكتور عبيد الزعابي، الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع: إن الهيئة اتخذت العديد من الخطوات نحو ترقية الأسواق عن طريق استحداث أنظمة وأدوات جديدة عدة، منها نظام الخيارات المالية والمقاصة المركزية، مضيفاً أن الهيئة استوفت نحو 80 ٪ حتى الآن من متطلبات الترقية إلى مصاف الأسواق المتقدمة، لافتاً إلى أن الإمارات شهدت خلال الأعوام القليلة الماضية تطوراً ملموساً في ما يتعلق بإصدار الأنظمة وقواعد العمل، ولدى الهيئة تواصل وتنسيق دائمين مع الأسواق المالية وممثلي الصناعة في ما يخص هذا الشأن.

وأضاف لـ«البيان الاقتصادي»: تعمل الهيئة بدأب على تنفيذ خطتها الطموحة لترقية الأسواق المحلية من «ناشئة» إلى «متقدمة» على مؤشر مورغان ستانلي بحلول 2020، لذلك وضعت خطة استراتيجية متكاملة وتفصيلية للمضي قدماً في استكمال البيئة التشريعية اللازمة لتطوير صناعة الأوراق المالية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

وأوضح أن الخطة وضعت في اعتبارها المستحدثات والتطورات الهامة التي طرأت على الأسواق ومن بينها التكنولوجيا المالية والشمول المالي والتمويل الإسلامي وغيرها، بهدف جذب الاستثمارات والخبرات الدولية وترقية الأسواق إلى مصاف المتطورة لدى مزودي المؤشرات مثل مورغان ستانلي إنترناشيونال كابيتال وفوتسي.

وشدد على حرص الهيئة عند القيام برسم استراتيجيتها ووضع خططها التشغيلية السنوية أن تكون متسقة مع مستهدفات الأجندة الوطنية، وتقوم بوضع مبادراتها بالتعاون مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء، وكذلك بالتشاور مع الصناعة والشركاء الاستراتيجيين.

وأكد الزعابي أن الهيئة لديها خطة استشرافية للمستقبل تستهدف الارتقاء بصناعة الأوراق المالية، إضافة إلى مؤشرات تشغيلية تتضمن مبادرات وأنظمة مهمتها رفد صناعة الخدمات المالية بالإرشادات والخطط ما يتطلب تفاعل الصناعة معها.

وأضاف أن الهيئة أنجزت تطوير أنظمة صناديق الاستثمار بصورة متكاملة بحيث أصبح متوافقاً مع نظام الـ(UCITS) وهو إطار عمل مطبق في الاتحاد الأوروبي، ويعمل على تنظيم التسويق الدولي لصناديق الاستثمار الجماعي في ظل حاجة سوق المال بالدولة لتأسيس المزيد من صناديق الاستثمار المحلية.

وتابع: إن الهيئة اتخذت أيضاً خطوات لتطوير السوق الأولي، ومتطلبات الحوكمة، وتبوؤ مراتب متقدمة على مؤشرات البنك الدولي المتعلقة بالتنافسية، وإطلاق استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي. كما قامت الهيئة بتطبيق نموذج المؤسسات ذاتية التنظيم SRO في الأسواق المالية بالدولة؛ الذي تضمن تفعيل الأنشطة والأدوات التي تقدمها الأسواق المالية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يمنح الأسواق مرونة استخدام هذه الأدوات في زيادة عمق السوق ورفع أحجام التداول، وتعمل الهيئة بشكل حثيث مع الأسواق المالية لاستكمال المنظومة التشريعية لتلك الأدوات والآليات واعتمادها.

وعلى مستوى التنافسية، قال الزعابي إن دولة الإمارات حققت مستويات جديدة على عدد من المؤشرات، خلال العامين الأخيرين، سواء في ما يتعلق بمؤشر تطور السوق المالي وفق تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي؛ حيث ارتفع تصنيف الدولة بثلاثة مراكز على المستوى العالمي في مؤشر التمويل من خلال سوق الأسهم، وارتفع بمركزين في كل من مؤشر تشريعات أسواق الأوراق المالية ومؤشر الحقوق القانونية، أو مؤشر قوة حماية المستثمرين؛ حيث كشف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018 الصادر عن البنك الدولي أن دولة الإمارات احتلت مركزاً متقدماً ضمن أفضل 10 دول عالمياً في محور حماية المستثمرين الأقلية وأحرزت تقدماً على كل الدول العربية التي شملها التقرير.

راشد البلوشي: أدوات ومنتجات جديدة تتضمن المشتقات

■ أبوظبي ـ رامي سميح

■ راشد البلوشي

قال راشد البلوشي، الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية، إن السوق يعمل على تطوير وإضافة مزيد من الأدوات والمنتجات والخدمات المالية المبتكرة من بينها تأسيس سوق للمشتقات.

وأضاف البلوشي، رداً على سؤال لـ«البيان الاقتصادي» خلال لقائه الصحافيين عقب إطلاق عقود مستقبلية للمؤشر العام: نسعى لتأسيس سوق للمشتقات المالية تتوافق مع توسعتنا واتجهنا نحو العالمية، لكننا في الوقت الحالي نعمل على دراسة التحديات والفرص قبل الإقدام على تلك الخطوة الهامة.

ورفض البلوشي تحديد فترة زمنية لإطلاق سوق المشتقات، مؤكداً أن إطلاق عقود مستقبلية للمؤشر العام لسوق أبوظبي، التي جرت قبل أسبوع، تعد بمثابة خطوة أولى في طريق تأسيس سوق المشتقات، مشيراً إلى أن المرحلة التالية بعد نضوج عقود المؤشرات ستكون إطلاق سوق المشتقات.

وأعلن سوق أبوظبي مطلع الأسبوع الماضي بدء تداول ناسداك دبي عقوداً مستقبلية مرتبطة بالمؤشر العام للسوق بما يوفر فرص استثمار وتحوط للمؤسسات والأفراد على المستوى العالمي في خطوة تمثل نقلة نوعية للمستثمرين، من شأنها تعزيز السيولة وزيادة عمق السوق.

وأوضح البلوشي أن سوق أبوظبي تعمل دائماً على توفير أدوات مالية جديدة متعارف عليها عالمياً تسهم في استقطاب فئة جديدة من الاستثمارات الأجنبية والإقليمية ضمن استراتيجية السوق لزيادة عمق التداولات عبر تنويع الخدمات المقدمة، الأمر الذي من شأنه ترسيخ مكانة السوق وتعزيز قدرتها التنافسية، وذلك ضمن التزام السوق بخطة أبوظبي نحو تنمية وتطوير قطاع الخدمات المالية في الإمارة. وفي 2014، جرى ترقية سوق أبوظبي إلى فئة الأسواق الناشئة من قبل مؤشري «مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال» و«ستاندرد آند بورز داو جونز» ما يشكل اعترافاً دولياً باستيفاء أسواق الدولة المالية للمعايير الدولية ومقومات البنية التحتية للأسواق.

ـــة إلى البورصات المحلية

■ سوق الإمارات للأوراق المالية بأبوظبي | تصوير: مجدي إسكندر

المؤشر، مضيفاً: إن زيادة نسبة تمثيل الأجانب في سهمي «بنك الإمارات دبي الوطني» و«دو» إضافة إلى الأسهم الموجودة ضمن المؤشر يرفع من الوزن النسبة لأسواق الدولة.

وأوصى الحاج الشركات الإماراتية بالعمل على زيادة نسبة تملك الأجانب في أسهمها. وقال: إن زيادة نسبة تملك الأجانب لأكثر من 49٪ في الأسهم الموجودة حالياً في المؤشر، إضافة إلى دخول «بنك الإمارات دبي الوطني» و«دو» يرفع وزن الإمارات إلى 1,2٪ وهو ما يعادل حجم تركيا حالياً.

23

■ دبي ـ البيان

انطلق مؤشر «إم إس سي آي» للأسواق الناشئة الذي يعتبر من أشهر مؤشرات هذه الأسواق في عام 1988 وكان يتألف من عشر دول فقط تمثل أقل من 1٪ من القيمة السوقية لأسواق العالم، أما اليوم فقد أصبح يضم 23 دولة تمثل 10٪ من القيمة السوقية لأسواق العالم، إذ تبلغ قيمة الأموال التي تتابعه نحو تريليون و600 مليار دولار، ما يجعل الأسواق الناشئة تتدفق عليها سيولة ضخمة في حال انضمامها إليه.

والدول الناشئة هي البلدان التي تمتلك بعض خصائص الدول المتقدمة ولكن لا تتوافق مع جميع معاييرها، ويتم تعريف هذه الأسواق أيضاً على أنها أسواق الدول الذي يتمتع أفرادها بدخل منخفض أو متوسط. تشكل هذه الدول نحو 80٪ من سكان العالم ونحو 20٪ من اقتصادات العالم.

وعلى الرغم من أن مصطلح الأسواق الناشئة هو تعريف عام إلا أن البلدان التي تقع ضمن هذا التعريف تعتبر عادة ناشئة بسبب التطورات والإصلاحات التي تجري فيها بغض النظر عن حجمها كما هو الحال بالنسبة للصين.